العبد بن فمات الموصي فقال فقال عزم العبد لاجاز الوصية لم يكن له
ذلك ويكون الدين في العبد ولو وهب عبده المديون من
رجل في صحوفه كان للغرماء العبد ان يطل الهبة ويبع القاضي العبد
بدينه وما فضل من الثمن يكون للواهب ولو اجاز الغرماء هبة العبد
جاز ولا حق للغرماء حتى يعتقد العبد لان الموصى له بالعبد كالوارث
ولو هوب مبيز لثم المشتري رجل اوصى بارض فيه زرع مدرك
الزرع حاز وليس للورثة ان يتركوا الزرع فيها ما جز مستحقها حتى يحصد الزرع والله
تعالى اعلم فصل في مسائل مختلفة رجل
اعطى لاحد اولاده في الصحة شيأ قال الفقيه ابو بكر البلخي ان يعلم
ذلك لزيادة حظه خذه هذا الولد ولو لا بأس به وان لم يرد ذلك
لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان يعطيه مثل ما اعطى غيره الا ان يكون الولد
محتاجا فيعطيه قدر نفقته للخلقة اذا احل رجلا ولي عهده
قال الفقيه ابو بكر البلخي لا يصلي الثاني خليفة ولا يحل على الناس
ان يعملوا اعمال الخليفة قال لان الخليفة لو اراد ان يقسم
غيره سقام نفسه في حالة تعزل هو لا يكون له ذلك فكذلك بعد
موته وغيره من المشايخ قال يجوز ان ينقل الخلافة الى غيره في حياته
وبعد موته وهو كالوصي ان له ان يوصي الى غيره بعد موته ولو اقام غيره
مقام نفسه واعتزل هو لا يصح رجل حلف ان لا يوصي بوصية
في مرضه الذي مات او اشترى اشيأ له في هذه الحالة حتى عتق عليه
لا يكون حانثا ولو وهب شيأ لوارثه في مرضه او اعمر له لبني وامر
بتسليمه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطلان
فان اجاز الورثة ما فعل وقالوا اجزنا ما امر به الميت نفرا
الاجازة الى الوصية لانها ما موارة لا الى الهبة ولو قالت الورثة اجزنا
ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة والوصية جميعا مريض او
صبي صالح ثم برا من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصايا ه
باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا او قال ان برأت من مرضي هذا
فقد اوصيت بكذا او قال بالفارسية اكر من او من ميرم اين مال
ابدا او قال اكر ازين بيمارى بحرم فخيذ واذا برا بطلت وصيته ولو
ولو اوصى لوصية ثم جن قال ان المطبق الجنون حتى يبلغ ستة اشهر
بطلت وصيته وان افاق قبل ذلك فاوصاوه ووصيته باقية وقت
محمد الجنون المطبق لسنة اشهر وعن ابي يوسف انه قدر المطبق بشهر
ولا عبرة لسفيه رجل اوصى لوصية ثم اخذه الوسواس وصار
معتوها فمكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد وصيته باطله

مريض

لا يقدر على الكلام لصغفه الا انه عاقل فاشار برأسه لوصية قال
محمد من مقاتل عارت وصيته باشارته واصحابنا لم يجوزوا قال
الفاطمي رجل اصابه الفالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمرض
فاشار فمكث فطال ذلك وفقد الرجاء فان حكمه حكم الاخرس وقال
الناطفي اراد بقوله طال ذلك اي مضت السنة على ذلك وذكر الفقيه
ايضا الموصي الذي به الفالج اذا كان يفصل فتصرفاته من الهبة ونحوها
كتصرفات المريض مالم يتطاول قال وهذا عندنا تطاول
الشلل بالسنة فاذا تطرق بعد سنة وهو كما الصحيح فتصرفاته وعن
ابي حنيفة ليس بزمان رجل دفع الى غلامه صكا وقال هذه لفلان فاذا
مت فادفعها اليه فمات فدفعها الغلام الى فلان كما امره ولم
يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه فمات الامر فان الغلام لا
يجد فيها بدا من دفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي مريض دفع الى
رجل دراهم وقال له ادفعها الى اخي او قال لا الى ابني ثم مات وعلى
الميت ديون قال ان قال ادفعها الى اخي والى ابني ولا دين على
الميت فان الغلام يدفع الالف الى غرماء الميت وعن نصير
رجل قال لغلامه اعمل الخليفة لان لا يعمل ولم يقل هو له
قال هو وصيته له قال هذا باطل لان هذا ليس بالقرار ولا وصية
مريض باع من وارثه شيأ او قرأ شيأ الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الصحة ولزوم الفراش وكان
قيامه على تكلف ومشقة نسب المريض لا بيعه في قول ابي حنيفة رضي
الله عنه رجل اوصى بوصايا او انقد وا وصاياه بالدراهم
الورثة الرد بها احلف المشاع فيه قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل ان كانت الوصية لقوم بأعيانهم فوصفوا ذلك
مع ذكرهم وعلموا بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء لم يجز
اعطاء غير جاز ذلك في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا
يجوز في قياس قول محمد وينبغي للمفتي ان يفتي في قول محمد واصل هذا
رجل له مائتا درهم حيا وحال حيلها الحول ووجبت الزكوة
فاوصى خمسة ارباعه فاجاز عندها رجل اوصى بوصايا والتقوا
تحاصة فانه تنفذ وصاياه ما هو الغالب في الساعات مريض قال
اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم فاذا ثلث الكل
الحسن له الثلث بالغا ما بلغ وكذا لو قال الوصي يقضي من هذه الدار
وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان خرج النصف من ثلث
ماله ولو قال اوصيت بالف درهم وهو عشر مالي ولي الا الف درهم